

## مفتي الديار التونسية الذي تخذله السياسة

عثمان بطيخ

شيخ مستنير يكفره الإسلاميون

حلمي همامي  
صحافي تونسي

كم هو صعب أن يجد المفتي نفسه بين مطرقة مطالب التجديد والتغيير خاصة ما يتعلق بحرية الضمير وقوانين الأحوال الشخصية. وسندان قوى رافضة لذلك تعمل على شغل المجتمع إلى الخلف، ولا تتوانى حتى عن استعمال العنف من أجل تحقيق أهدافها. وليس سهلا أن تكون مفتيا في دولة مثل تونس، وفي وقت سيطر فيه خطاب دخيل، إخواني وسلفي، اختلت معه موازين مجتمع عاش لعقود ضمن قلب جانشية كوروننا، يتواصل الناس معه ويسألونه عن الصوم وإلغاء العمرة والحج، وغير ذلك من أمور تبدو حياتية وجديدة على نور المفتي.

تبدو مهمة المفتي أكثر تعقيدا، اليوم، في مواجهة أطراف تنازعه مسؤولية الإشراف على الإفتاء، وتعمق حالة الفوضى السائدة في المجتمع. هذه هي حال مفتي الديار التونسية المخضرم عثمان بطيخ، الذي شغل هذا المنصب قبل ثورة يناير 2011 وبعدة، ضمن مرحلة تخللتها الكثير من المفارقات والتحديات التي جعلت من حضوره اليوم يتجاوز تلك المهام البروتوكولية التي عرف بها قبل الثورة. فبطيخ يحضر حتى في قلب جائحة كورونا، يتواصل الناس معه ويسألونه عن الصوم وإلغاء العمرة والحج، وغير ذلك من أمور تبدو حياتية وجديدة على نور المفتي.

## المساواة في الميراث

خلق الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي علاقة جيدة بين المفتي والتونسيين، وقد دعمها بطيخ، هذا الشيخ الزيتوني المستقل، والذي شغل منصب وزير الشؤون الدينية في حكومة الحبيب الصيد، من خلال محاولة استيعاب خصوصية المرحلة التي يعيشها التونسيون وحالة «الفصام» التي أصابت المجتمع وانقسامه بين علماني وإسلامي، وفي بعض الأحيان يبدو كل طرف أشد تطرفا من مواقفه من الآخر.

في خضم الفوضى التي راقت فترة تحكم البعض بالخطاب الديني، استطاع نجم بطيخ، حتى وصل الأمر إلى تكفيره من قبل الإسلاميين، وحجبتهم في ذلك أنه «يحرم ما حلل الله» وهي التهمة التي وجهت أيضا للرئيس قايد السبسي، حين تقدم بمبادرة المساواة في الميراث، وقبله الرئيس التونسي المؤسس

مهمة المفتي تبدو أكثر تعقيدا، اليوم، في مواجهة أطراف تنازعه مسؤولية الإشراف على الإفتاء، وتعمق حالة الفوضى السائدة في المجتمع



المفتي بطيخ يحاول استيعاب خصوصية المرحلة التي يعيشها التونسيون وحالة «الفصام» التي أصابت المجتمع وانقسامه بين علماني وإسلامي.

والجميع يخول له إبداء الرأي، لكن أهل مكة أدري بشعابها، ولا يمكن التدخل في شأن ونقاش داخلي في تونس، ومع ذلك علينا احترام كل المواقف وكل الآراء. وأن الشعب التونسي «مثقّف وواع ويدرك الحقيقة بشكل جيد»، مختتما تصريحه بالقول «نحن شعب مسلم نحترم ديننا». وأعادت مواقف بطيخ عايشه المغرب في أكتوبر عام 2015، بعد توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمساواة في الإرث بين الرجال والنساء، وهي التوصية التي لقيت اعتراضا شديدا من رئيس الحكومة السابق عبد الإله بن كيران، بينما فضلت المؤسسة الدينية الرسمية الصمت حيال الموضوع.

وفي نهاية الأمر استطاع الإسلاميون تجسيد مقترح الرئيس قايد السبسي الذي دعمه بطيخ في أروقة البرلمان التونسي ولم يحسم إلى حد اليوم، في وقت استبعدت فيه رئاسة لجنة الحقوق والحريات في البرلمان السابق بشري بلحاج حميدة تمرير مشروع القانون في ظل «ماكينه دينية تقودها حركة النهضة الإسلامية».

زواج التونسية من غير المسلم مرة أخرى يجد مفتي الديار التونسية نفسه أمام جدل مجتمعي اختلط فيه الديني بالسياسي، بعد أن دعا الباجي قايد السبسي إلى تحديث القانون الذي يمنع زواج التونسية من أجنبي غير المسلم، نظرا إلى المتغيرات التي يشهدها المجتمع وسفر المرأة إلى الخارج سواء للعمل أو الإقامة.

يقضي القانون 73 الصادر عن وزارة العدل التونسية في العام 1973 بمنع زواج المرأة التونسية المسلمة بأجنبي غير مسلم، ويوجب شهادة اعتناق الإسلام من أي رجل غير مسلم، لإتمام زواجه بتونسية مسلمة. وفي حال إبرام الزواج خارج تونس دون هذه الوثيقة، فإن عقد الزواج لا يمكن تسجيله في تونس.

واعتبر المفتي أن «ذلك فيه مصلحة للناس، ولأن العالم كله تغير وأصبحت هناك مبادئ وقوانين محلية وعالمية تحكم علاقة الزوج بزوجه، ونحن من إجبارها على شيء أو التعدي عليها أو إخضاعها له، وتحافظ على حرية العقيدة والعبادة لكل فرد».

قوبلت تصريحات بطيخ بموجة جدل، حيث يرى البعض أنه يعطي الأولوية لاتفاقات دولية تستهدف الأسرة المسلمة على أحكام الله مثل اتفاقية «سيداو» التي تم رفع عنها كل التحفظات في غفلة من الشعب التونسي ودون استفتائه، وهو ما اعتبره البعض «جريمة ترتقي إلى الخيانة العظمى».

الدينية مع واقعتها وحول مجالات الاجتهاد الممكنة في بعض التشريعات. لكن الحكومة التونسية وعلى الرغم من موجة الرفض أقدت على تلبية دعوة الرئيس التي لم يرفضها بطيخ. وأقر رسميا إنهاء العمل بالمشور المتعلق بزواج المرأة التونسية المسلمة بغير المسلم، بعدما أصدر رئيس الحكومة في الثامن من سبتمبر 2017 قرارا يقضي بإلغاء التعليمات الكتابية التي سبق أن أصدرها الوزير الأول في 19 أكتوبر عام 1973، ليصير متاحا بصورة قانونية زواج المرأة التونسية برجل غير مسلم، من دون تقديم شهادة من دار الإفتاء تفيد باعتناقه الدين الإسلامي مثلما كان يحدث.

## البوركييني وكورونا

لم يتوقف سيل الهجمات على بطيخ، فالتحدي الآخر الذي وجد نفسه مقحما فيه في علاقة بقرار السلطات الفرنسية بمنع ارتداء «البوركييني» على شواطئها. وكعادتهم تلقف الإسلاميون في تونس الحادثة لإبداء آرائهم في شؤون غيرهم، ما أثار جدلا على وسائل التواصل الاجتماعي كما وسائل الإعلام، خاصة بعد أن فاجأ مفتي الديار التونسية الجميع بتصريحات جاء فيها أنه لا يرى ضرورة من ارتداء البوركييني عند السباحة. قال المفتي إن «الحديث عن البوركييني هرة (قصّة) فارغة لأن هذا اللباس الذي ترتديه المرأة وتنزل به إلى الشاطئ هو لباس صنع من القماش الذي يظهر مفاصل الجسم بل ويظهرها بالتفصيل».

وتابع لكل تلك الأسباب فأني اعتبر أن «البوركييني أمر غير ضروري بل إن لجوء المحببة إلى لباسها العادي أفضل بكثير». وطالب المحببات في فرنسا بأن يتعدن عن النظرات أثناء السباحة تفاديا لمضايقات.

مست أزمة فايروس كورونا المستجد جميع القطاعات الحياتية في جل دول العالم، والمجال الديني كان له نصيب، وكان من بين أكثر القرارات إثارة للجدل، بعد قرار إلغاء العمرة، وربما الحج،

وتعددت الآراء حول ما إذا كان من المفترض أن يقود الجدل الديني والمجتمعي إلى حوار واسع جهف تقريب وجهات النظر، وأن يحاول الإجابة عن أسئلة مهمة حول مدى ملائمة النصوص والتشريعات

توصيات الأطباء بضرورة دفن المتوفين بالفايروس دون غسلهم أو تكفينهم لمنع انتقال العدوى، إذ اعتبرها بعض الغلاة مخالفة للشريعة الإسلامية وتعديا على طرق الدفن الشرعية. على الرغم من أن ذات الشريعة تقول إن الضرورات تبيح المحظورات.

جاء في بيان لدار الإفتاء التونسية أن «من المصالح الشرعية المعتمدة ديننا وعقلا هو اتباع نواصح الأطباء والالتزام بها التزاما دقيقا وكاملا في هذه الفترة العصيبة من انتشار الوباء، وأن المحافظة على النفس وعلى صحة البدن هو من أهم مقاصد الدين الإسلامي وسائر الأديان السماوية».

انتشار وباء كورونا في تونس  
تواجهه دار الإفتاء، منذ بدايته، بمساعدة الإجراءات الحكومية وإغلاق دور العبادة، الأمر الذي ينتقده البعض منساقاً وراء فتاوى متشددة

على ذلك بقوله إن «الثقافة الإسلامية ليست ثقافة موت»، وذلك في مسعى إلى إقناع التونسيين بعدم الانسحاق وراء تلك الأفكار المتطرفة وبالبقاء في البيوت وتبرير تعليق الشعائر الدينية، من عمرة وحج وصلاة جماعية.

أكد بطيخ أن حماية النفس البشرية مقدمة على الشعائر وأن فتاوى غيره من المؤلفين في أنحاء العالم الإسلامي، لا تستهدف الدين الإسلامي كما يزعم أنصار نظريات المؤامرة من المتشددون الذين يوغلون في إكفاء الفتنة باعتبار أن إيقاف الصلوات إعلان عن أن دار الإفتاء أصبحت دار كفر. وعلى الرغم من وصفه بـ«مفتي البلاط» من قبل خصومه ومعتقديه، اتبع بطيخ، الذي تقلد على أيدي أشهر الزيتونيين محمد الفاضل بن عاشور، من خلال مواقفه الجريئة من المستجدات التي عرقتها البلاط، إعمال العقل والاجتهاد الديني ومحاولة تكييف النص القرآني مع المتغيرات الاجتماعية العصرية والتي تستوجب إعادة النظر في جزء كبير من «العرف الاجتماعي» الذي تتسبب به بعض الفتاى على أنه من «المعلوم بالدين بالضرورة».

## العقلاني والعصر

يقدم المفتي نموذجا لجدية النص والواقع في الفقه، ويعبر بكل وضوح عن الفتوى تكون دائما بين النص التشريعي المنطلق وبين الواقع الذي تتوجه نحوه، ويستلهم أفكاره وتصويراته من المدرسة الأشعرية العريقة والمذهب المالكي، أكثر المذاهب الإسلامية تعويلا عن العقل واجتهادا في تاويل النص القرآني وتكييفه مع متطلبات الحياة العصرية.

على خلاف بقية المذاهب التي تعتبر أكثر تشددا في التعامل مع النص، يعيب البعض على بطيخ عدم الاستدلال بالآيات القرآنية في تصريحاته وحتى في فتاواه، ما دفع البعض إلى التشكيك حتى في قدراته الفقهية عندما ساند العلم كطريقة لمجابهة الوباء. لكن، اللحظة هي علمية طبية بامتياز والتعويل على النظريات العلمية لمواجهة الجائحة هي عين العقل، فالقرآن الكريم يأمرنا بالقراءة ويطلب اللجوء إلى العلم قبل التعويل على الغيب.

